

بيان صحفي

مجلس الدولة يصدر قرارا بتوسيع سياسة الاستيعاب

(مترجم)

قرر مجلس الدولة مؤخرا، وهو الجهاز الاستشاري للحكومة الهولندية، أن ثلاثة من طالبي اللجوء من أفغانستان والصومال الذين تم رفض طلباتهم لا يزالون يتمتعون بالحق في اللجوء لأنهم اعتمدوا "أسلوب حياة غربي". إن مجلس الدولة، من خلال بيانه الصادم، لا يضع معايير جديدة لسياسة اللجوء فحسب، بل إنه يوضح بأنه ليس هيئة استشارية موضوعية.

حنا سيفنستر من صحيفة "ستيت كونسلترى" الاستشارية يجعل هذا أكثر وضوحا بالقول إن الناس يتغربون نتيجة التعصب الديني أو السياسي. ونقول: "إذا أصبحت المرأة أقل تدينا أو لم تعد متدينة في هولندا أو تتصرف كالغرب بسبب قناعة سياسية، عندئذ يمكن أن يتعرض شخص مثلها للاضطهاد ومن ثم يكون له حق اللجوء. مثال على ذلك هو امرأة تحولت عن دينها وتتصرف غربياً كنتيجة لذلك (...). وينطبق الشيء نفسه عندما يصعب تغيير سلوكهم. في هولندا تستخدم المرأة لينظر إليها كالرجل. وهذا قد يؤدي إلى مشكلات في بلدان أخرى".

من اللافت للنظر أن المناقشة التي تجري نتيجة لهذا القرار، تركز بشكل خاص على سياسة استيعاب غير متكافئة، بحيث إن هناك الكثير مما يقال، ولكنه ليس جوهر القضية. أليس بدون شك أن جهازاً استشارياً مهماً ومستقلاً من الحكومة يضع أسلوب الحياة الغربي كشرط للعيش في هولندا، يجب أن يواجه تحدياً؟ لأنهم هم أنفسهم يعارضون المبادئ التي يقولون إنهم يؤيدونها، أليس كذلك؟ مثل ما يسمى بحرية التعبير أو مبدأ المساواة بغض النظر عن الدين أو المعتقدات أو الأصول.

ما يقولونه في الواقع هو أنه عندما يقوم طالبو اللجوء ببناء آرائهم وسلوكهم على القواعد "الغربية"، يمكنهم الاعتماد على وضع مفيد خلال عملية اللجوء. ومع ذلك، عندما يقوم ملتمسو اللجوء، على سبيل المثال، ببناء آرائهم وسلوكهم على الأعراف الإسلامية، فلن يكونوا مؤهلين للحصول على اللجوء. على الرغم من أن هذين النوعين من طالبي اللجوء يشتركون في الخلفية نفسها. ألا يعد هذا تطبيقاً مزدوجاً للمعايير؟ أليس الرأي "الغربي" يعطى الأولوية، في حين إن الرأي الإسلامي يتعرض للهجوم؟ أين ما يسمى بحرية التعبير التي يعطونها تقديراً كبيراً لدرجة أنهم يعطونك تصريح الإقامة بسببها؟ ما هي الرسالة التي يرسلونها بالفعل إلى النفوس الجديدة التي انضمت إلى صفوفهم؟ هل ستنم مكافأتك على تبني وجهة النظر الليبرالية وحريةاتها، في حين إن هؤلاء أنفسهم لم يعودوا يؤمنون بها؟

باختصار، إذا كان المرء يناهض نفسه عن الإسلام، فسيتم اعتباره غربياً وسيُسمح له بالبقاء، حتى لو كان (في الواقع) لا يملك الحق في ذلك. فهل هذا النهج لا يسيء إلى ضعف موقف طالبي اللجوء الذين يُغرونهم بمكر لينأوا بأنفسهم عن قواعدهم وقيمهم حتى يتم قبولهم؟ أليس هذا ظلماً واضطهاداً؟

عدم وجود مناقشة مبدئية في هولندا يظهر أن سياسة الاستيعاب ضد المسلمين وصلت إلى مرحلة يسحقون فيها أيديولوجيتهم ويلجؤون فيها إلى القمع.

بدأ الناس يدركون دعاياتهم الكاذبة عن القادمين الجدد، بأن الهجرة الجماعية من البلاد الإسلامية ستؤدي إلى موجة من الأسلمة، وأنها على المدى الطويل، ستشكل تهديداً للنظام الديمقراطي والحريات في هولندا...

أوكاي بالا

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في هولندا